الأنوار
الخميس 28 -08-2008 العدد 16909

باسيل: متفاهمون مع الهيئة المنظمة للاتصالات
شحادة: علينا الانتقال الى مرحلة القرار والتنفيذ

بارود وحماده وشحاده وباسيل خلال المؤتمر امس (دالاتي ونهرا)

أعلن وزير الاتصالات جبران باسيل إن الوزارة على تفاهم تامّ مع الهيئة المنظمة للاتصالات بخصوص السياسة العامة لتحرير قطاع الاتصالات في لبنان، مؤكداً دعمه استقلالية الهيئة وتوفير الإمكانات المالية اللازمة لها كي تقوم بالمهامّ الموكلة إليها بموجب القانون.

بدوره، إعتبر رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات ومديرها التنفيذي الدكتور كمال شحاده أنه حان الوقت لتبني وتنفيذ خطة الهيئة لتحرير قطاع الاتصالات اليوم قبل الغد، ورأى أن لدينا فرصة يجب ألا نضيّعها مجدداً كما حصل في السنوات السابقة، وبات علينا أن ننتقل من مرحلة الدعم في البيانات المتتالية إلى مرحلة أخذ القرار والتنفيذ. ولفت إلى أن هذه الخطة ترتكز على ٣ محاور متوازية الأهمية والأولوية، تشمل تحرير قطاع الهاتف الخليوي، تحرير وتطوير خدمات الحزمة العريضة (Broadband) وتوزيعها، وترخيص المشغّل التاريخي اتصالات لبنان.

وإذ أعلن بالمناسبة إطلاق موقع الهيئة الإلكتروني الجديد، www.tra.gov.lb بحلة جديدة مطوّرة، قال شحاده إن كل ما حقّقناه حتى اليوم نعتبره مرحلة تأسيسية أرسينا فيها الأنظمة الضرورية التي تحكم آليات العمل في قطاع الاتصالات. غير أن ما نطمح إليه هو أكثر بكثير من الواقع الحالي، لا سيما أن الإصلاحات الهيكلية الأساسية في القطاع لم تكتمل لغاية الآن، وهي تبقى أمراً جوهرياً لا بد من الوصول إليه، خصوصا على مستوى إعادة هيكلة وزارة الاتصالات، ومن ضمنها إنشاء المديرية العامة للاتصالات، وإنشاء شركة اتصالات لبنان (Liban Telecom) وفقاً لقانون الاتصالات ٤٣١.

كلام شحاده جاء في خلال لقاء دعت إليه الهيئةُ في مركز البيال حول إنجازاتها وخططها المستقبلية تحتَ عنوان خطوات ثابتة نحو تحرير سوق الاتصالات في لبنان، ووزّعت في خلاله التقرير السنوي الأوّل عن تقدّم عملها، بحضور الوزير باسيل والوزير السابق مروان حماده، ووزير الداخلية المحامي زياد بارود، وعدد من النوّاب، ورئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي أنطوان خير، والمدير العام في وزارة العدل عمر الناطور، والمدير العام لوزارة الاتصالات رئيس أوجيرو بالوكالة الدكتور عبد المنعم يوسف، وحشد من الفاعليات وموظفي الهيئة ووزارة الاتصالات والمعنيين بشؤون قطاع الاتصالات في القطاعين العام والخاص، وممثلين عن جمعيات حماية المستهلك.

باسيل: وبعد كلمة ترحيبية من أمين سر الهيئة المدير الإداري أمين مخيبر، كانت كلمة الوزير باسيل الذي استهلها بتناول المشاريع المشتركة بين الوزارة والهيئة، معتبراً أن دورها مهم جدا وأساسي في مسألة تنظيم القطاع. وأشار إلى أن الظروف السياسية التي كانت قائمة لم تسمح للجميع بالقيام بدورهم كاملاً نتيجة عدم تطبيق القانون ٤٣١ تطبيقاً تاماً. وقال: إن صلاحيات الهيئة واضحة بموجب القانون، وتسمح لها أن تكون السند الأساسي لتنظيم القطاع كما يجب، أسوة بما هو حاصل في معظم دول العالم.

ورأى أن المشكلة تكمن في عدم تطبيق القانون بشكل كامل، نتيجة عدم إجراء التعيينات اللازمة في شركة ليبان تيليكوم، ما سبّب الوضع الحالي المتّسم بالالتباس.

وتحدث عن خصخصة قطاع الهاتف الخليوي لافتا الى انه سيكون له انعكاسات مفيدة على المستهلك من خلال توفير خدمات عالية المستوى باسعار اقل.

وفي ملف مراكز الاتصال الدولي، قال الوزير إن ثمّة تفاهم قائم مع الهيئة المنظّمة في هذا الشأن، وعلى مقدّمي الطلبات أن يستعدّوا قريباً لأن طلباتهم ستُبتّ. وهذا أول إنجاز حققناه بالتعاون مع الهيئة، وسيُعلن عنه قريباً جداً.

وختم بالقول نتمنّى أن نعطي الإشارات الإيجابية لكافة العاملين في القطاع. نحن في صدد ورشة عمل حقيقية، ستودي إلى تحقيق معدّلات نمو عالية في اقتصادنا، وسنمضي بالتعاون مع الهيئة والقطاع الخاص في هذا المسار.

شحاده

وكان الدكتور شحاده قد استهل اللقاء بشكر الحكومة السابقة التي قُدّر لها أن تكون السلطة التنفيذية التي أدخلت قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنيّ في مرحلة إعادة هيكلته وتحريره، من خلال تعيينها مجلسَ إدارة الهيئة المنظّمة للاتصالات شباط ٢٠٠٧، وخص بالشكر الوزير حماده، على الدور الهام الذي اضطلع به في هذا السياق.

وقال: بإمكان الهيئة أن تعدكم بأنكم، خلال شهرين أو ثلاثة من البدء بتنفيذ هذه الخطة، ستلمسون الفرق بالنوعية وبالسعر. كما أنّه في خلال سنتين كحدّ أقصى، ستتطور الشبكات، وبالتالي، ستتنوع الخدمات المتوافرة، والسعات التي ستحصلون عليها. وسيكون لذلك أثر إيجابي في الاقتصاد، لأن التجارب الدولية أثبتت أن اختراقاً إضافياً في استخدام الحزمة العريضة بواقع ٢٠ في المئة ينتج نمواً نسبته ٦,٠ في المئة في الناتج المحلي المجمل، في حين أنّ كل زيادة نسبتها ١٠ في المئة في معدّلات استعمال الهاتف الخلوي في الدول النامية تؤدّي إلى زيادة نسبتها ٢,١ في المئة في الناتج المحلي المجمل.

وفي السياق عينه، قال بإمكاننا أن نعدكم، أنه، مع انتهاء الخطة الخمسية، نكون قد أعدنا لبنان إلى مركز الصدارة في المنطقة، وبتنا نسهم في إعادة الشباب اللبناني إلى بلده. وقد وضعنا لهذا الهدف خطة متوسطة الأمد تمتد على فترة السنوات الخمسة المقبلة، تتيح للبنان، إذا ما تمّ تطبيقها، العودة إلى مركز الصدارة الإقليمي الذي كان يحتله، معتمداً على سوق اتصالات تنافسية، عادلة ومزدهرة، تكون بحد ذاتها المحرّك الأساسيّ لزيادة الإنتاجية وللنمو الاقتصادي.

وتناول شحادة ٣ محاور اعتبرها اساسية لعمل الهيئة.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"